بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الطّلِيعَـةُ السّلفيّةُالمُجَاهِـدَة

أَنْصَــارُ الشّرِيعَــة

تقــدم

الحَصَادُ المُرّ للإِخْوَان والسّلَفِيّين

لاَ وَأَلْفُ لاَ لِمُرسِى وَلِأبى الفتوح

بقلم : أَحْمَد عَشُّوشْ

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد :-
فمع دخول موعد الإنتخابات الرئاسية فى مصر يتساءل كثير من الشباب المسلم ، عن حكم المشاركة فى هذه الإنتخابات الرئاسية ، لا سيما وهناك بعض المرشحين المحسوبين على التيار الإسلامى – هكذا زعموا – فيتسائلون هل تجوز المشاركة فى الإنتخابات من حيث المبدأ؟ وإذا كان الجواب بنعم فمن هو الأحق بالإنتخابات ؟ ومن هو الأقرب من الإسلاميين المرشحين أبو الفتوح أم مرسى ؟ لاسيما وهناك فصائل إسلامية تدعم كلا المرشحين .
وللجواب على ذلك أقول :-
أولا :الإنتخابات من حيث المبدأ محرمة ولا تجوز المشاركة فيها لأنها قامت على أساس شركى فصلت القول فيه فى رسالة " حزب النور بين الإسلام والجاهلية الأوربية "وكذلك رسالة " هداية الحيران لحرمة سلوك طريق الدستور والبرلمان " ونقلت أقوال العلماء فى رسالة " الحجة والبرهان على حرمة دخول البرلمان".
ثانيا : وأما فيما يخص إنتخابات رئيس الجمهورية فقد بينت من قبل أنها شر لا يمكن أن يأتى بخير وأن أى رئيس مسلم مهما كانت نيته خالصة لن يستطيع أن يزيح شرك التشريع والقوانين وتغير النظام السياسى القائم على مفهموم العقد الإجتماعى وذلك للعوائق الدستورية والقانونية القائمة والتى لايمكن تغييرها فى أى تعديل دستورى وقد فصلت القول فى ذلك فى رسالة "هداية الحيران" فليراجعها من شاء.

ثالثا : طريق الديمقراطية والإنتخابات طريق مسدود فى وجه الإسلام ولا يأتى إلا بنتائج شركية لا يمكن أن يقرها الإسلام حتى يلج الجمل فى سم الخياط هذا قلناه سابقا وهو اليوم حقيقة الواقع هذه الحقيقة التى أبى أن يسلم لها الإخوان والسلفيون حيث استبدت بهم شهوة الحكم فسوّقوا هذا الواقع الشركى على أنه مصلحة الإسلام ،

ونستطيع أن نتهم بذلك نفرا بأعينهم استغلوا نفوذهم الدينى وثقة شباب الحركة الإسلامية بهم لكونهم يحسنون الظن بهم ولا يتصورون أنهم يجتمعون على غلط ، إلا أن الواقع و التاريخ يشهد بأن هذا النفر من الدعاة والقادة فد قبلوا العمل السياسى على شروط العلمانين اللادينية وأنهم من روّج للدستور والقانون ويشهد التاريخ أنهم هم من دعوا الناس إلى التصويت بنعم على التعديلات الدستورية والتى كانت وبالا عليهم ولم يدركوا ذلك إلا بعد فوات الآوان وما المادة 28 ولجنة الإنتخابت الرئاسية إلا حصاد مازرعت أيدى هذا النفر .

لقد فوت هذا النفر من الدعاة والقادة الفرصة فى تحكيم الشريعة الإسلامية وإسقاط النظام العلمانى وقيام دولة الإسلام،
فقد عملوا على أمرين :
الأول : وقف الثورة وفاعلياتها والمساعدة فى قمع الشباب الثورى حتى أفتى قائلهم بقتل شباب الثورة إذا اقتضى الأمر وكانت فضيحة مدوية والقائل هو أحد دعاة الإسكندرية
الثانى : تفعيل العمل السياسى بالدعوة إلى التصويت على التعديلات الدستورية والدعوة إلى الإنتخابات البرلمانية والرئاسية .

وبرروا الدخول فى العمل السياسى بعدة مبررات كشف الواقع زيفها وبطلانها وغلطها الفاحش ومن هذه المبررات قولهم :

1- دخلنا العمل السياسى حتى لا ندع السياسة والحكم والإدارة للعلمانين الذين يقومون على القوانين الوضعية .

2- أن نتمكن من تكوين لجنة إسلامية من أعضاء مجلس الشعب والشورى لكتابة دستور إسلامى ولننزع بذلك الدستور من أيدى العلمانين .

وقلنا لهم وقتها لن تستطيعوا ولستم صادقين فيما ادعيتم وقد أثبت الواقع صدق مقالتنا.

3- قالوا دخلنا العمل السياسى بقصد تطبيق الشريعة بالتدرج والتدرج فى مفهومهم يعنى تأجيل تطبيق أحكام الشريعة وهو فى حقيقة الأمر تعطيل لأن الذى سيحكم فى فترة التأجيل هو القانون الوضعى فيكون بذلك تعطيل واستبدال بدليل أنهم وإلى الآن لم يطبقوا أى شىء من الشريعة ولا عملوا على ذلك،

بل قال الشيخ محمد عبد المقصود فى ذلك قولا عظيما: حيث زعم أن الشريعة لايمكن تطبيقها فورا بل ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك حيث زعم أنه سيقف فى وجه من يدعو إلى ذلك وسوف نضع لكم فى هذه المقالة شرائط الفيديو ليكون توثيقا بالصوت والصورة.

هكذا روج هذا النفر من الدعاة والقادة لما زعموا ، بذلوا جهدهم ما وسعتهم الطاقة فى تثبيت عرش العلمانية ، وتثبيت أركان الدستور والقانون حتى قال واحد من كبرائهم الدكتور يونس مخيون أن الدستور القادم هو دستور عام 1971 مع بعض التعديلات.

وكما هو معلوم دستور 1971 دستور علمانى وضعه علمانيون أقحاح وهو دستور لادينى يرفض الدين ويعزله عن الحكم والإدارة والتشريع فسبحان مقلب القلوب ونعوذ بالله من الخذلان .

لقد نزل هذا النفر من الدعاة والقادة على شروط العلمانين اللادينية فى العمل السياسى وأصروا واستكبروا استكبارا وقالوا من أعلم منا ؟؟ نحن أرباب الدعوة ، وحكماء الأمة ، وإلينا تقدير المصالح والمفاسد ، نحن أعلم بعواقب الأمور ، وصدقهم الأتباع وصاروا فى ركابهم وزعموا لهم ماليس للصحابة حتى كادوا أن يرفعوهم إلى مقام مالا يخطىء أعاذنا الله من الهوى .

وعمل هذا النفر مع أتباعهم على خداع هذا الشعب الطيب ، وأوهموهم بأنهم سيشكلون لجنة لوضع دستور إسلامى ، وأنهم سيعملون على تطبيق الشريعة الإسلامية ، وأنهم لن يدعوا العلمانين ينفردون بالسلطة والحكم والتشريع واستجاب الشعب الطيب وصوت لصالح الإخوان والسلفيين بما زادت نسبته على 70 % وانتظرت جموع الشعب متلهفة وعوود الإخوان والسلفيين فاذا بها سراب بقيعة يحسبه المخدوع ماءا حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ، بل وجد النقيض الذى أفقدهم للوهلة الأولى الثقة فى الإخوان والسلفيين قاطبة انكشف الزيف ، وبان العوار واتضح النهار وانقشعت ظلمة الشبهات فإذا بالإخوان والسلفيين ينقلبون على وعوودهم ويظهرون على حقيقتهم فى العمل السياسى فكانت هذه الحقائق الكاشفة .

الحقيقة الأولى : اختار السلفيون والإخوان العلمانيين الأقحاح لعضوية لجنة الدستور التى كان من المفترض أن تستقل بوضع الدستور وبنسبة كبيرة تزيد على 30% واللافت للنظر أن اختيار السلفيين والإخوان شمل النصارى ، والعلمانين ، والإشتراكيين ، والشيوعيين ، هكذا يكتب الدستور الإسلامى وتقوم عليه هذه الأصناف

والنوعيات .
وهذا يُكذب زعم السلفيين ويكشف زيفهم عندما قالوا إننا دخلنا العمل السياسى من أجل أن لا ندع الدستور والتشريع للعلمانين فها هم ياتون بالعلمانيين لكتابة الدستور أما الإخوان فهم أسبق فى هذه الضلالة بما يزيد على ستين عاما ولكن فى النهاية استوى حزب النور بحزب الحرية والعدالة فهم فرسى رهان على تثبيت دعائم العلمانية فى بلاد المسلمين

الحقيقة الثانية: وهى حقيقة أدمغ من الأولى فى إدانة السلفيين وكشف زيفهم فى مبررات دخولهم العمل السياسى .
حيث رفض العلمانيون نسبتهم فى لجنة وضع الدستور وهددوا بالإنسحاب وانسحب بعضهم بالفعل مطالبين أن تكون لهم الأغلبية فى لجنة وضع الدستور مع أنهم أقلية تصل لحد العدم على مستوى القاعدة الشعبية وداخل المجلس،
وأمام هذا الوضع ظهر ضعف الإخوان والسلفيين وبان ضعف موقفهم أمام المؤسسات الحاكمة فأعلن السلفيون أنهم سينزلون عن عشرة مقاعد تخصهم فى لجنة وضع الدستور لصالح العلمانين إرضاء لهم وكانت الفضيحة مدوية وصار العوار عمى وانكشفت الحقيقة لكل ذى عينين ،

السلفيون يختارون العلمانين لكتابة الدستور بل ويرجحون كفتهم على كفة الإسلاميين داخل لجنة وضع الدستور ، أهذا هو إزاحة العلمانيين فكفى غشا وخداعا وكذبا فالإسلام دين العقائد والأخلاق فماذا أبقيتم منه ، توبوا إلى الله يغفر لكم فالأمر ما عاد يحتمل مزيدا من التبرير المخادع فاتقوا الله فى أنفسكم واتقوا الله فى دينكم.

الحقيقة الثالثة : وهى أيضا حقيقة دامغة لكنها ذات شجون وفصولها مريرة ألا وهى رفض الإخوان والسلفيين للشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل لكونه أصرح منهم فى الدعوة إلى الشريعة ومعاداة المجلس العسكرى ،مع أن الشيخ حازم يوافقهم فى أصل عملهم السياسى من حيث "الرضى بالعملية السياسية بشروط العلمانين وعلى ذات الأصول الشركية" ووصموه بالتهور والإندفاع ،لكن المشكلة كانت تكمن فى دعوته إلى الشريعة

كشف هذا الأنباء التى تسربت عن توافق الإخوان والسلفيين على المستشار حسام الغريانى رجل القانون الوضعى فى مقابلة الشيخ حازم ثم تفتق الذهن السلفى عن إماكنية تأييد الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح وكان هذا الخبر تسريبا أى بشكل غير رسمى فى حين رشح الإخوان الشاطر بعد أن كانوا قد أعلنوا أنهم لن يرشحوا أحدا فى إنتخابات الرئاسة كل هذا إلتفافا على الدعوة إلى تطبيق الشريعة وإعلان حاكميتها وهذا يؤكد عدم صدق الإخوان والسلفيين فى الدعوة إلى نصرة الشريعة وتطبيق أحكامها .

الحقيقة الرابعة: وهى الحقيقة التى طالما جادل الإخوان والسلفيون بشأنها ورفضوا ان يسمعوا إلى أية نصيحة تتعلق بها وهى "فشل العمل السياسى المشروط بشروط الدستور والقانون" فطريق الدستور والقانون مسدود فى وجه الإسلام والإسلاميين ، الدستور والقانون أتاح للإسلاميين أن يلعبوا فى الفراغ والضياع فإذا ما قاربوا المؤسسات هب فى وجههم الدستور والقانون فابتلعهم ،

وهذا ما حدث وقد جاء على صور متعددة:
الصورة الأولى : حكم المحكمة الإدارية بحل لجنة الدستور .ضربة قضائية مفجعة ساحقة وماحقة ، هدمت صرح المزاعم وكشفت بالنهاية أن السيادة للقانون وليست للمجلس وأن على الكل أن يستمع للقانون وأن يقف عند حده وقد استجاب الإخوان والسلفيون ووقفوا عند حد القانون وارتضوا حكم المحكمة فلم لا يفعلون وهم ينادون فى برامج أحزابهم بسيادة القانون (راجع برنامج حزب النور وبرنامج حزب الحرية والعدالة) وهذا ما أنكرناه عليهم وحذرناهم منهم وبينا لجموع الشعب المسلم غلط مزاعم الإخوان والسلفيين فيما إدعوه وهذه هى الحقيقة تصك كل الوجوه المعاندة .
الصورة الثانية : إستبعاد لجنة الإنتخابات لكل من حازم صلاح أبو إسماعيل وخيرت الشاطر وقد وقع النبأ كالصاعقة على أتباع الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل ممن خدرتهم الدعاية الكاذبة المغلوطة فوقفوا أمام الحقيقة وجها لوجه وقد فقدوا صوابهم لهول المفاجئة التى كانت متوقعة وإن غابت عن أذهانهم ، أما الإخوان فقد أعدوا للأمر عدته فكانوا قد أخذوا حذرهم ورشحوا محمد مرسى ،لكن ما الذى يمكن أن ينجزه مرسى ؟هذا ما سوف يأتى الحديث عنه لاحقا ، وكنت أود للشيخ حازم صلاح أن يعى الدرس ويوقن بالحقيقة ولكن على مايبدو قد أسكرته لعبة الإنتخابات فسمعنا أنه يدعم عبد المنعم أبو الفتوح العلمانى الحر وأرجو لأتباعه ومعظمهم من الصادقين فيما أحسب أن يتعلموا الدرس ويحتاطوا لأنفسهم . وقد تم هذا الإستبعاد بموجب القانون الذى رضى الإخوان والسلفيون به بل ودعوا الناس إلى تصويت له بنعم " المادة 28 والتعديلات الدستورية".

الصورة الثالثة : وهى حل مجلس الشعب فلقد هدد رئيس الوزراء رئيس مجلس الشعب بحل المجلس وأن قرار حل المجلس موجود فى أدراج المحكمة الدستورية العليا ويمكن للمحكمة أن تًصدر حكمها بحل المجلس فى أى وقت شاءت .

فهذه الصور الثلاث تؤكد فشل العمل السياسى من خلال الدستور والقانون وأنه عمل غير منتج لآثاره بل هو يأتى دائما وأبدا بنقيض ما يزعمه الإخوان والسلفيون وهذه هى الحقيقة ماثلة على الأرض فأين لجنة وضع الدستور ؟؟؟!!! ومن سيشكلها ؟؟؟!!! ومتى يوضع الدستور؟؟؟!!! وما هى صلاحيات الرئيس القادم ؟؟؟!!! وأين دور مجلس الشعب فى ذلك كله؟؟؟!!! وإذا لم يكن للمجلس دور فى هذا فما هى فائدته ولم انتخبه الناس ثم وهذا هو المهم أين المكاسب الإسلامية التى طالما بشرنا بها الإخوان والسلفيون من لجنة دستور إسلامية ودستور إسلامى والبدء فى تطبيق أحكام الشريعة على سبيل التدرج كما زعموا
لا شىء من ذلك البتة بل النقائض هى القائمة والنقائض هى القادمة ولا عزاء للمغفلين, فهذا هو الحصاد الأسود لحزبى النور والحرية والعدالة ومن ورائهم الإخوان والسلفيون ، حصاد مر يتجرع المسلمون مرارته كالعلقم وزد على ذلك أن الجماهير فقدت ثقتها بالإسلاميين لكثرة التلاعب والكذب والتلون والمتاجرة بالدين والقيم والمبادىء ولا حول ولا قوة إلا بالله ,

ومع ذلك فإن الإخوان والسلفيين مازالوا سادرين فى غيّهم السياسى مُصرين على نهجهم الأعور يبررون بساقط الكلام ومتاهفت الأدلة بل أحيانا بما يشبه النكت !
فقد نُقل عن الشيخ برهامى قوله : أن محمد سليم العوا أحسن المرشحين كفاءة وشخصية وأن برنامج الإخوان أفضل برنامج أى – برنامج محمد مرسى – وأن عبد المنعم أبو الفتوح وهوالأكثر قبولا عند الناس وتوازنا ، ونُقل أيضا أنه صوت للعوا ورضى بإختيار أبى الفتوح!

فاللهم سلم من الأحاجى والألغاز وعافنا مما ابتلي به كثير من الناس ولقد دافع الشيخ برهامى عن محمد سليم العوا دفاعا ضعيفا ساقطا أنى له أن يبيض صفحة سليم العوا السوداء .
بل لقد حاول الشيخ برهامى أن يهوّن من مسألة إنتخابات الرئاسة فزعم أن منصب الرئيس لا يعدوا أن يكون منصبا إداريا لا تعلق له بمؤهلات وشروط الخليفة وهذا فى الحقيقة كلام متاهفت سيكون له موضع آخر من البيان والمناقشة .

فهذا هو الحصاد السياسى المر للإخوان والسلفيين :

1- إستبقاء أركان النظام السابق وبقائها فى أركان الحكم ومفاصل الدولة .
2-تصدر فلول النظام السابق قائمة المرشحين لرئاسة الجمهورية.
3- بقاء الدستور والقانون العلمانى بتأييد وغطاء من الإخوان والسلفيين.
4- تثبيت وضعية العلمانيين فى النظام السياسى بقوة الإخوان والسلفيين وباختيار الإخوان والسلفيين .
5- إقامة الحجج والبراهين على عدم ملائمة الوقت والواقع لتطبيق الشريعة الإسلامية .
6- الدفاع عن أصحاب الإلحان والتزوير فى الدين والدفع بهم لتولى منصب رئيس الجمهورية.

ما مضى كانت مرحلة وانقضت والآن تبدأ مرحلة جديدة يُراد لها أن تسير نحو تأصيل الديمقراطية والعلمانية بأيد إسلامية ومن خلال مؤسسات الحكم التى من المتوقع أن يلجها بعض الإسلاميين العلمانيين الأحرار .

ولهذا سوف نستعرض موقفنا من اثنين من هؤلاء المرشحين وهم الدكتور محمد مرسى والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح.

أولا : موقفنا من الدكتور محمد مرسى

موقفنا من الدكتور محمد مرسى هو الرفض التام وذلك يرجع لأمرين:

الأول : أنه ينهج النهج الديمقراطى بشروط العلمانين، فلا فرق فى ذلك بينه وبين عمرو موسى وأحمد شفيق فالكل يرضى بالدستور ويرضى العمل بالقوانين الوضعية ويحتكم إلى الشروط الدستورية فى ممارسة العمل السياسى،وقد بينت من قبل أن الديمقراطية تقوم على الشرك الذى لا يقل عن شرك القبور وما بنى على باطل فهو باطل لا يقبل الصحة ،

ومن ثم فلا يجوز لمسلم يؤمن بالله أن يذهب إلى الإنتخابات لينتخب إسلاميا أو غير إسلامى ،فالعملية كلها تدور فى اطار الشرك السياسى ومن ثم فلا يجوز لأحد أن يشارك فيها ، ونحن إن لم نقدر على منعها فلا يجوز لنا أن نشارك فيها، فعدم قدرتنا على المنع لا يبرر لنا المشاركة فى الشرك فإن لم أستطع منع المشرك من السجود للصنم فهل يعنى ذلك أن أشاركه فى هذا السجود الشركى ، سبحانك هذا بهتان عظيم .

فلا يجوز لمسلم يؤمن بالله عزوجل أن يشارك فى هذا الشرك ،والشرك السياسى ليست مسألة اجتهادية تقبل

الصواب والخطأ وإنما هو خلاف فى أهم أصول الإسلام ،

فالشرك السياسى : يعنى تأليه البشر من دون الله بجعل السيادة للشعب ووضع التحليل والتحريم بيد المجالس البرلمانية ونبذ الإسلام وشريعته عن الحكم والإدارة والتشريع ،
ومن ثم لا يمكن التسليم بقول القائل من يرى جواز الإنتخابات فلينتخب محمد مرسى فهذا قول باطل وتلك حجة داحضة فهل يمكن أن نقول للمشرك الذى لا يرى الشرك شركا أن له الحق أن يشرك لا وألف لا ، بل نقول له هذا شرك ونبين له حقيقته ونحذره من العاقبة ولا نجيزه له بحال من الأحوال فيلزمنا ألا نفعل الشرك ولا نعتقده ولا نجيزه لأحد فعله أو اعتقاده وأنصح لبعض إخوانى أن يضبطوا كلامهم حتى لا يحمله الناس على مالا يقصدون وإن كان هناك خطأ فى الإجتهاد أو التعبير فليراجعوا أنفسهم فالرجوع إلى الحق خير من التمادى فى الباطل والله أسأل أن يغفر لنا ولعموم المسلمين وأن يوفقنا للرشد والسداد .
الأمر الثانى : أن الدكتور محمد مرسى غير مؤهل لتولى منصب الولاية وذلك لفوات الشروط الشرعية التى ينبغى توفرها فيه ومنها العلم الشرعى والذى يؤدى نقصه إلى التحريف والتزوير وضعف الولاء للإسلام الذى يؤدى إلى مداهنة الكفار وقلب أحكام الإسلام لأجل ذلك والشروط المعتبرة فيمن يتولى منصب الولاية ذكرها الأئمة فى كتاباتهم من أمثال الإمام الماوردى وأبو يعلى وإمام الحرمين وابن حزم وشيخ الإسلام بن تيمية وكل كتب الفقه وأنصح لإخوانى قراءة كتب الأحكام السلطانية وما يتعلق بالسياسة الشرعية حتى لا يخدعهم بعض أصحاب الهوى فيروج عليهم الأكاذيب ويقلب عليهم الحقائق فيضلهم عن جهل بحقائق الإسلام وشرائعه وسوف يتبين لكل ذى عينين كيف يتم ذلك من خلال سردنا لبعض المغالطات الشرعية والتى تروج سوقها بالكذب والغش فى الدين وقد ينتج هذا الكذب والغش عن جهل بحقائق الإسلام أو عن قصد وعلى كلا الأمرين فالأمر جد خطير يحتاج إلى البيان والنصيحة والدعوة والإنكار وإشاعة العلم بالحقائق حتى يتسنى للمسلمين الوقوف على الحقائق الشرعية كما نقلها لنا أهل العلم وسوف نعرض مؤاخذاتنا على الدكتور محمد مرسى بالصوت والصورة حتى لا يتصورأحد أننا نتكلم عليه بماليس فيه ونقلب حقيقة أقواله،

ولهداية الدكتور محمد مرسى أحب إلينا من غوايته وإستقامته على الصراط أحب إلينا من إنحرافه عنه ، فهذا الذى سننتقده عليه هو من باب النصيحة والإنكار فى ذات الوقت والبيان لعموم المسلمين ، إن الدكتور محمد مرسى لا يصلح للولاية العامة وذلك لجهله أو تجاهله بحقائق الإسلام والتى لا تقبل التبديل أو التغيير وإذا كان الدكتور محمد مرسى يُغير على العقيدة ويغير فى مضمونها ويفسد أحكام الولاء والبراء وما يتعلق بالولاء والبراء من أحكام وسياسات فلا يكون أهلا والحالة هذه لتولى ولاية المسلمين العامة بل ولا الولاية الخاصة.

وسوف نعرض مواخذاتنا على الدكتور محمد مرسى بالصوت والصورة على النحو الآتى :

أولا : زيغ الإعتقاد وفساده لا يؤهل صاحبه لتولى منصب الولاية عامة كانت أو خاصة :
بدر من الدكتور محمد مرسى ما يدل على فساد اعتقاده وزيغه فى أصل لا يحتمل الإجتهاد والتأويل كما أنه لايقبل الخطأ ألا وهو حقيقة الخلاف العقائدى بين المسلمين والنصارى وإليكم الفيديو الذى تكلم فيه الدكتور محمد مرسى عن ذلك

http://www.youtube.com/watch?v=jTDXzeMCIas

فهذه عقيدة الدكتور محمد مرسى كما سمعتم ورأيتم فلقد أقر الدكتور محمد مرسى فى شريط الفيديو هذا أن لا خلاف بين العقيدة الإسلامية والنصرانية وأن الخلاف فى الآليات والوسائل فقط والتى سماها مكينزمات إذا فالعقيدة واحدة ، والله إنه لأعجب ما يسمع وأشر ما يُقال فكيف ساوى الرجل بين التوحيد والتثليث كيف ساوى بين إله فرد صمد لم يلد ولم يولد وبين بشر خلقه الله عزوجل وأجرى عليه ما يجرى على البشر من الموت والحياة والأكل والشرب ولوازم ذلك فكيف نولى من لا يعرف الفرق البين بين التوحيد الظاهر والشرك البين مالكم كيف تحكمون ؟؟!! كيف يكون هذا أرجح من غيره ما أكبر هذا الغلط وما أشنع هذا الجرم فعلى الدكتور محمد مرسى أن يتوب من هذا الكلام الكفرى الباطل الذى هو زيغ فى الإعتقاد والتصور وإن قاله ولم يقصد معناه فهو مداهن ومتلاعب بالكلمات الكفرية بغير إكراه فتبأ لسياسة تصل بأصحابها إلى هذا الحضيض ، إلى هذا الدرك الشركى المظلم ،

ولقد أنكر على الدكتور محمد مرسى بعضاً من رجال الدعوة الإسلامية هذا الكلام الكفرى البطال منهم الشيخ مصطفى العدوى وقد سبق كلامه فى الرابط السابق الذى أكد فيه على الآتى :

1- قلة معرفة الدكتور محمد مرسى بالدين وإن لم يذكره بالإسم .
2- أن كلام الدكتور محمد مرسى ينم عن جهل عميق بشريعة الإسلام.
3- أن الطفل الصغير أعلم بحقائق الإسلام والنصرانية من الدكتور محمد مرسى.

فبالله عليكم كيف نولى الدكتور محمد مرسى ولاية عظمى وهو أجهل من الأطفال بحقائق دين الإسلام وأصوله ومعرفة الفرق بين الإسلام والنصرانية وقد نص العلماء فى مؤلفاتهم على أن العلم الشرعى شرط فى تولى الولاية أو الخلافة سواء كانت ولاية البلدان أو وزارة التفويض وأنه يجب أن يبلغ مبلغ العلماء المجتهدين فى ذلك فأين علم الدكتور محمد مرسى وأين إجتهاده ؟؟؟ هذا إن كان يتعلق الأمر بالعلم والجهل .

أما إذا كان الأمر يتعلق بالمداهنة والمناورة السياسة فهذه خيانة للدين وللمسلمين ولا تؤمن غائلة الدكتور مرسى على الإسلام و المسلمين فإذا كان هذا هو مسلكه وتلك طريقته فهو غير أمين على الإسلام عقيدة وشريعة ومن ثم فهو غير أمين على أمانة الإسلام والمسلمين وإن تاب فلا يقدم على غيره لسابقة فساد اعتقاده وزيف منهجه والدكتور مرسى لم يتب وبرر بغير الحقيقة كما سيأتى .

إنكار الشيخ محمد عبد المقصود على محمد مرسى:

ولقد أنكر الدكتور محمد عبد المقصود على الدكتور محمد مرسى بشأن الإعتقاد ووصفه بأوصاف شنيعة وأحكام قوية إلا أنه بعد ذلك رضيه رئيسا على المسلمين ووالياً يلى أمورهم ، وهذا من عجائب الأمور فكم فى مصر من المضحكات المبكيات، ومن العجائب أن الشيخ محمد عبد المقصود أستدل بحديث النبى صلى الله عليه وسلم يمسى الرجل مؤمنا ويصبح كافرا ويصبح كافرا ويمسى مؤمنا ترى هل ينطبق هذا الحديث على من يغيرون مبادئهم مع تغيير ملابسهم فهم بين عشية وضحاها يقولون القول ويعملون بنقيضه ولا يستحون من كثرة التناقض والتلون ولا يستحون أن يستدلوا من كلام النبى صلى الله عليه وسلم بما يصف حقيقة واقعهم وإليكم الرابط الذى علق فيه الدكتور محمد عبد المقصود على محمد مرسى .

http://www.youtube.com/watch?v=YH6qdRY1RfU&feature=related

ويتلخص تعليق الدكتور محمد عبد المقصود على الدكتور محمد مرسى الذى فاه به ألا فرق فى العقيدة بين الإسلام والنصرانية فيما يأتى :

1- أن قائل ذلك إنسان جاهل .
2- أن قائل ذلك رجل فارق الإسلام أى أنه كفر .
3- أنه لايجوز قول هذا الكلام من قبيل السياسة لأنه تلبيس على المسلمين .
4- أن الدكتور محمد مرسى يحمل وزر هذا التلبيس على المسلمين أمام الله عزوجل .
5- ينبغى على المسلم أن يكون مستقيما واضحا وألا ينهزم أمام اليهود والنصارى وهذا اعتراف من الشيخ محمد عبد المقصود بأن كلام الدكتور محمد مرسى هو نتيجة انهزام أما اليهود والنصارى من قبل الدكتور محمد مرسى.
6-ثم أنكر الشيخ محمد عبد المقصود على الدكتور محمد مرسى المساواة بين التوحيد والشرك .
7- ثم عرفه وعلمه أنه على فرض الموافقة فى التوحيد فقد كفروا بالنبى محمد صلى الله عليه وسلم فكيف يتساوى بالمسلم بالنصرانى
8- ولم ينس الشيخ محمد عبد المقصود .خطيب الفتنة بما خطب به فى الكنيسة بما هو كفر وضلال .

وليت الشيخ وقف عند حدود ما بيّن وأنكر لقلنا له جزاك الله خيرا وبارك الله فيك على البيان والإنكار ولكن عمد الشيخ فنقض غزله من بعد قوة وبيان ونزل يروج لإنتخاب الدكتور محمد مرسى دونما أن يظهر الدكتور مرسى توبة أو رجوعا عما قال، فهذا لم يحدث،

ولكن الذى حدث هو أن الدكتور محمد مرسى حاول أن يتنصل من كلامه بأمرين :
الأول: الكذب .
الثانى: المغالطة ، وسأنقل كلامه بنصه أيضا.
ولكن قبل ذلك لابد أن أعرض لتبديل الشيخ محمد عبد المقصود كلامه من النقيض إلى النقيض دونما مبرر واضح أو دليل ظاهر إلا أنه الشيخ محمد عبد المقصود وكأننا فى عالم الصوفية عافانا الله من الخذلان.

فهذا رابط لشريط فيديو يناصر فيه الشيخ محمد عبد المقصود الدكتور محمد مرسى برغم كل ما قال فيه وبرغم الحقائق التى علمها وأنكرها وبينها ، إنها فتنة تترك الحليم حيرانا ، إن تناقضات هؤلاء المشايخ جعلت كثيرا من عامة المسلمين يفقد الثقة فى الدعوة الإسلامية والقائمين عليها ،
إن التلون لا ينقذ أمة ولا يصنع دولة ولا يقيم منهجا إلا أن يكون منهج الشيطان ،

وإليكم الرابط:

كلمة الشيخ محمد عبدالمقصود في مؤتمر الجيزة لصالح محمد مرسي
http://www.youtube.com/watch?v=5mmwS_SoUsQ

فهذا هو حال الشيخ محمد عبد المقصود يغني عن التعقيب عليه وينبئ بحال الفتنة القائمة بمصر والتي يمسي فيها الرجل على مبدأ ، فإذا جاء الصباح غيّره ، يتّجر بمبادئه في سوق المساومات البطالة ،نسأل الله العافية .

فهذا الذي قدمنا عن الفساد الإعتقادي للدكتور محمد مرسي حقيقة واقعة ودامغة تتبعها بعض العلماء والدعاة كما حدث من الشيخ مصطفى العدوي وكما حدث من الشيخ محمد عبد المقصود ، وقد فهموا من

مقاله ما فهمنا ، حيث أن مقالته لا تحتمل سوى معنى واحد ، وهو المساواة بين الإسلام والنصرانية في الإعتقاد ، فكيف يتخلص الدكتور محمد مرسي من ذلك ؟

- محاولة الدكتور مرسي التملص من أقواله بالكذب , وبالمغالطة:

حاول الدكتور محمد مرسي أن يتملص من هذا الفساد الإعتقادي فعمد إلى الكذب فزعم أنه لم يقل أنه لا خلاف في العقيدة بين الإسلام والنصرانية ، وقال : أنه لم يقل ذلك ، وإنما قال : لا خلاف بسبب العقائد ، وهذا كذب ، ونحن قد وضعنا رابط مقالته الأولى ، وهذا رابط مقالته الثانية ، ونرجو من القارئ أن يقارن بين المقالتين وأن يدقق ليكتشف الكذب بنفسه :

د. محمد مرسي لمحرفي تصريحاته : لا خلاف بسبب العقائد
http://www.youtube.com/watch?v=y53b6bR0GRE

أما عن المغالطة : فقد ادعى الدكتور محمد مرسي أنه لا خلاف بين المسلمين والنصارى بسبب العقائد ، وأقول له كذبت وأخطأت بل هناك خلاف ، وهو خلاف كبير يترتب على الإختلاف في العقائد، وقد أثبت القرآن الخلاف ، وأمرنا النبي صلى الله عليه سلم بمخالفتهم بسبب عقائدهم الباطلة ، فلقد أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بمخالفة اليهود والنصارى ، فكيف ندع النبي صلى الله عليه وسلم ونصدقك فيما زعمت ؟ فإن اليهود والنصارى أفهم لحقيقة الإسلام منك ، فقد قال اليهود في المدينة (والله لقد خالفنا محمد في كل شئ حتى في الخراءة) .

ترى لماذا خالفهم النبي كل هذه المخالفة؟ أمن اجل أن الخلاف في العقائد لا يترتب عليه خلاف في السياسة والسلوك والمعاملات كما زعم الدكتور مرسي ؟

إنني أربأ به أن يضع نفسه في هذا الموضع المتدني في فهم الإسلام ، ولبيان ذلك موضع آخر إن شاء الله ، ولكنني أؤكد هنا على أن الخلاف في العقيدة يترتب عليه خلاف سياسي مطلق لايمكن دفعه ولا صده ولا رده ,

ألا وهو : حرمة ولاية غير المسلم على المسلمين, وهذا أمر قام عليه الإجماع قطعي الدلالة قطعي الثبوت ، فلا إمكان لرده ولا تأويله ، وهذا أمر لا يحتمل الخلاف ولا يحتمل الإجتهاد ، فهو قول واحد في الإسلام نتحدى الدكتور محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين وحزب النور والقائمين عليه ممن أجازوا ولاية غير المسلمين أن يأتوا بدليل واحد أو قول واحد لأي من علماء المسلمين في طول التاريخ الإسلامي كله ، فما لم يأتوا فهم الكاذبون على الله عز وجل بغير علم ولا حجة ولا برهان سوى هوى النفس ومداهنة الكفار ، فالإجماع قائم على حرمة تولية غير المسلم أي ولاية من الولايات عامة كانت أو خاصة ، وهذا الإجماع قائم وحارق لكل الأكاذيب والترهات السياسية التي يروج لها أصحاب الإفك السياسي ،

أريد منكم رجلا عاقلا رشيدا يقوم فيقول نعم يجوز أن يولى اليهود والنصارى إمارة المؤمنين أو ولاية البلدان أو ولاية القضاء أو ولاية الحرب .

من منكم يجرؤ على ذلك ؟ من منكم يقوى على قولها ؟ ووالله ما منعوا إلا بسبب مخالفتهم للعيقدة الإسلامية وعدم دخولهم فيها ولكونهم غير مسلمين ، فإجماع العلماء قاطبة على ذلك بما فيهم الإمام الماوردي رحمه الله ،

تفنيد مزاعم الزاعمين جواز ولاية النصراني على المسلمين إستنادا إلى قول الماوردي في وزارة التنفيذ :

من زعم أنه يجوز لغير المسلم أن يتولى الولايات على المسلمين فقد كذب وأعظم على الله عز وجل الفرية ، كيف وقد رفض عمر أن يعمل النصراني كاتبا في جباية الأموال عند أبي موسى الأشعري رغم ضآلة العمل وقلة شأنه ، وقال لأبي موسى (لا تدنوهم بعد أن أبعدهم الله ، ولا تكرموهم بعد أن أهانهم الله) فاعتبر أن عمل النصراني كاتبا من باب الإكرام ، ومن ثم رفضه ، فما بالك بأن يكون النصراني أو اليهودي رئيسا لدولة غالبية سكانها من المسلمين ، فهذا هو موقف الصحابة وهو إجماع حيث لم ينكر على عمر أحد من المسلمين ، والإمام الماوردي رحمه الله لم يخرج عن هذا ولا تعدى هذا الحكم ولا خرق الإجماع الذي انعقد على عدم جواز ولاية غير المسلم الولاية على المسلمين ،

ولبيان ذلك أنقل كلام الإمام الماوردي رحمه الله وأبين ما فيه مع أنه بيّن , كشفا لكذب الكاذبين وتزوير المحرفين المغالطين :

فقد أجاز الإمام الماوردي لأهل الذمة وليس المحاربين من اليهود والنصارى أن يتولى وزارة التنفيذ ولكن لِمَ ؟!!!

لأن وزارة التنفيذ ليست ولاية بنص صريح للماوردي ، وقد أكد الماوردي أن وزارة التنفيذ إعانة أي خدمة ، أي أن وزير التنفيذ خادم ، وهذا من الأعمال الوضيعة ، وقد أكد الإمام الماوردي أن المعنى في هذه الوزارة هو إما الوساطة أو السفارة ، وهو الدور الذي يقوم به الآن ساعي البريد ، فوزير التنفيذ ساعي بريد بين الخليفة ورعاياه ، وقد أكد الماوردي في أكثر من موضع أن وزارة التنفيذ ليست ولاية ، فكيف قاس عليها المستغفلون جواز تولي غير المسلمين من المحاربين الولاية على المسلمين، سبحانك هذا بهتان عظيم ،

فتعالوا بنا نطالع نص مقالة الإمام الماوردي :

قال الإمام الماوردي رحمه الله : (وأما وزارة التنفيذ فحكمها أضعف وشروطها أقل ، لأن النظر فيها مقصور على رأي الإمام وتدبيره ، وهذا الوزير وسط بينه وبين الرعايا والولاة يؤدي عنه ما أمر وينفذ عنه ما ذكر ، ويمضي ما حكم ويخبر بتقليده الولاة وتجهيز الجيوش ، ويعرض عليه ما ورد من مهام وتجدد من حدث ملم ، ليعمل فيه ما يأمر به ، فهو معين في تنفيذ الأمور وليس بوال عليها ولا متقلد لها ، فإن شورك في الرأي كان باسم الوزارة أخص ، وإن لم يشارك فيهكان باسم الوساطة والسفارة أشبه ، وليست تفتقر هذه الوزارة إلى تقليد وإنما يراعى فيها مجرد الإذن , ولا تعتبر في المؤهل لها الحرية ولا العلم , لأنه ليس له أن ينفرد بولاية ولا تقليد فتعتبر فيه الحرية , ولا يجوز له أن يحكم فيعتبر فيه العلم ، وإنما هو مقصور النظر على أمرين : أحدهما أن يؤدي إلى الخليفة . والثاني أن يؤدي عنه ،فيراعي فيه سبعة أوصاف :

إحداها الأمانة ، حتى لايخون فيما قد أئتمن عليه ولا يغش فيما قد استنصح فيه ، والثاني صدق اللهجة حتى يوثق بخبره فيما يؤديه ويعمل على قوله فيما ينهيه . والثالث قلة الطمع حتى لا يرتشي فيما يلي ولا ينخدع فيتساهل .

والرابع : أن يسلم فيما بينه وبين الناس من عداوة وشحناء ، فإن العداوة تصد عن التناصف وتمنع من التعاطف ، والخامس : أن يكون ذكورا لما يؤديه إلى الخليفة وعنه لأنه شاهد له وعليه ، والسادس: الذكاء والفطنة حتى لا تدلس عليه الأمور فتشتبه ، ولا تموّه عليه فتلتبس ، فلا يصح مع اشتباهها عزم ولا يصح مع التباسها حزم ، وقد أفصح بهذا الوصف وزير المأمون محمد بن يزداد ، حيث يقول من الطويل :

إصابة معنى المرء روح كلامـــــه فإن أخطا المعنى فذاك موات
إذا غاب قلب المرء عن حفظ لفظه فيقظته للعالميــن سبـــــــات

والسابع : أن لا يكون من أهل الأهواء فيخرجه الهوى من الحق إلى الباطل ويلتبس عليه المحق من المبطل ، فإن الهوى خادع الألباب وصارف له عن الصواب ... إلى أن قال : فإن كان هذا الوزير مشاركا في الرأي إحتاج إلى وصف ثامن وهو الحنكة والتجربة التي تؤديه إلى صحة الرأي وصواب التدبير ، فإن من التجارب خبرة بعواقب الأمور ، وإن لم يشارك في الرأي لم يحتج إلى هذا الوصف ، وإن كان ينتهي إليه مع كثرة الممارسة) (الأحكام السلطانية للماوردي 28-29).

فهذا نص الإمام الماوردي وقد قرر فيه جملة أمور تفضح كذب الكاذبين عليه الناسبين له ما لم يقله , فقد قرر الآتي :

1- أن وزير التنفيذ معين وليس بوال ولا متقلد لولاية ، وهذا يعني أن وزير التنفيذ خادم عند الخليفة وساعي بريد مهمته نقل الأخبار من الخليفة وإليه ، كما جاء ذلك واضحا صريحا في كلام الماوردي رحمه الله .

2- أن هذا المعين الخادم إذا شورك في الرأي كان بإسم الوزير أخص وليست هذه ولاية ولا شبهة ولاية كما قطع بذلك الماوردي ، وإذا لم يشارك في الرأي فهو واسطة وسفارة أي ساعي بريد .

3- وقد قرر الإمام الماوردي أن وزير التنفيذ ليس بوال ومن ثم لا يحتاج إلى عقد ولاية له وإنما يحتاج فقط إلى الإذن بالخدمة .

4- قرر الإمام الماوردي أن وزير التنفيذ لا يشترط فيه الحرية ، وذلك لأنه لا ينفرد بولاية ولا تقليد ، إذ أن من شروط الولاية الحرية وهذا إجماع ، وهذا يقطع بأن وزير التنفيذ ليس واليا .

5- قرر الإمام الماوردي عدم اشتراط العلم في وزير التنفيذ وذلك لأنه لا يجوز له أن يحكم أي أن يكون قاضيا فيعتبر فيه العلم ، قال الماوردي : " ولا يجوز له أن يحكم فيعتبر فيه العلم " هذا الذي قرره الإمام الماوردي بشأن وزير التنفيذ ، وقد قطع في ذلك بأمرين ، ارجو من أصحاب الإفك السياسي أن يعتبروهما حتى ينقطعوا عن الكذب على الماوردي ، فلقد قرر الماوردي بوضوح وجلاء أن وزير التنفيذ ليس واليا ، والثاني أن وزير التنفيذ ليس حاكما أي قاضيا ، فأين أصحاب الإفك السياسي من تولي غير المسلمين هذه المناصب : رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء ، الوزير ، نائب الوزير ، المحافظ ، رئيس مجلس المدينة، رئيس مجلس القرية ، العمدة ، شيخ البلد ، فكل هذه ولايات لا يجيزها الماوردي لغير المسلم ويرفضها رفضا قاطعا ، وكذلك ولاية القضاء وولاية الحرب ، فمن أين جاءوا بجواز أن يتولى غير المسلم هذه الولايات وقد رأيتم موقف الإمام الماوردي من ذلك .

فهذا فيديو للدكتور محمد مرسي يجيز فيه أن يتولى غير المسلم منصب رئيس المخابرات :
http://www.youtube.com/watch?v=axk5S03Oic8

من أول الدقيقة 30 .

فمن أين جاء الدكتور محمد مرسي بكلامه ، وإلى من أسنده ، فلا سند بذلك إلا إلى الشيطان ، يستحيل أن يوجد السند بذلك إلى القرآن .
وقد احتاط الإمام الماوردي لنفسه رحمه الله حتى لا يكذب عليه الكاذبون ، فبين أن وزارة التنفيذ التي يكون فيها الوزير ساعي بريد يجوز أن يتولى العمل فيها أهل الذمة ، لكنه بين في نفس الوقت أن وزارة التفويض والتي هي ولاية لا يجوز فيها ولاية أهل الذمة ، هذا فضلا عن أن يكون غير المسلم محاربا .
قال الإمام الماوردي عن وزير التنفيذ : (ويجوز أن يكون هذا الوزير من أهل الذمة وإن لم يجز أن يكون وزير التفويض منهم) "الأحكام السلطانية ص 30 "
نعم يكون ساعي البريد من غير المسملين ، أما أي منصب ولاية فلا يجوز أن يتولاه إلا مسلم سالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة على الشروط المعتبرة في الولاية ، ووزارة التفويض ولاية تقابل منصب رئيس الوزراء في الوقت الحالي ،

ولقد بين الإمام الماوردي الفرق بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ من أربعة أوجه تقطع كلها ببطلان من قال بجواز أن يتولى غير المسلم أي ولاية من ولايات المسلمين :
تفريق الإمام الماوردي بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ :
قال الماوردي رحمه الله : (ويكون الفرق بين هاتين الوزارتين بحسب الفرق بينهما في النظيرين ، وذاك من أربعة أوجه :
إحداها : أنه يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر في المظالم ، وليس ذلك لوزير التنفيذ .
والثاني : أنه يجوز لوزير التفويض أن يستبد بتقليد الولاة وليس ذلك لوزير التنفيذ .
والثالث : أنه يجوز لوزير التفويض أن ينفرد بتسيير الجيوش وتدبير الحروب وليس ذلك لوزير التنفيذ .
والرابع : أنه يجوز لوزير التفويض أن يتصرف في أموال بيت المال بقبض ما يستحق له ويدفع ما يجب فيه ، وليس ذلك لوزير التنفيذ) الأحكام السلطانية للماوردي 30 .

هذا ما قرره الإمام الماوردي فاتقوا الله فيه واتقوا الله في أنفسكم ولا تكذبوا عليه ، فلقد قطع الماوردي رحمه الله بأن النصارى واليهود لا يتولون الولايات ولا يتولون وزارة التفويض ومنع أن يكون الذمي وزيرا للتفويض لأربعة أمور تحرم على أهل الذمة مباشرتها وهي : الحكم وتولية الولاة وتسيير الجيوش وتدبير الحروب والتصرف في أموال بيت المال ،
فإذا أراد دعاة الإفك السياسي أن يولوا أهل الذمة الولاية على المسلمين ، فماذا يصنعون بهذه الأربع التي منعها الماوردي ، وكيف يكون حال الوالي الذي يمنع من ممارسة هذه الأربع ، إنه لا يكون إلا طرطورا أو خيال مآتة ، وهذا ما لا يقبله اليهود والنصارى من دعاة الإفك السياسي ، كما أن هذا لا يقبله العلمانيون ، فلا أبقى دعاة الإفك السياسي على دينهم ولا هم أرضوا من يداهنون .
ومن أجل الإختلاف في المهام المتعلقة بوزارة التفويض ووزارة التنفيذ إختلفت الشروط فيما بين الوزارتين ، فكما أن الخلاف في أربعة أوجه ، فافترقت الشروط أيضا من أربعة أوجه ، وهذا كله يؤكد ويقطع عدم جواز ولاية غير المسلم على المسلمين .

قال الإمام الماوردي رحمه الله بعد كلامه السابق فيما عدا هذه الأربع : (ما يمنع أهل الذمة منها إلا أن يستطيلوا فيكونوا ممنوعين من الإستطالة ، ولهذه الفروق الأربعة بين النظيرين أفترق في أربعة من شروط الوزارتين :
إحداها : أن الحرية معتبرة في وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة التنفيذ .
والثاني : أنه يجوز لوزير التفويض أن يستبد بتقليد الولاة وليس ذلك لوزير التنفيذ .
والثالث : أن العلم بالأحكام الشرعية معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ .
والرابع : أن المعرفة بأمري الحرب والخراج معتبره في وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة التنفيذ ، فافترقتا في شروط التقليد من أربعة أوجه كما افترقتا في حقوق النظر من أربعة أوجه واستويتا فيما عداها من حقوق وشروط) الأحكام السلطانية ص 30 .

فهذا ما قرره الإمام الماوردي وهو قاطع في بابه أن ولاية غير المسلمين على المسلمين لا تجوز وأن وزارة التنفيذ ليست بولاية ولا شبهة ولاية ، ألا فليبطل السحر ولينكشف الزيف ولتنقطع الأكاذيب ، فليس من المسلمين عالم واحد يقول بما يقول به أصحاب الإفك السياسي من جواز تقليد اليهود والنصارى الولاية على المسلمين ،
وهذا خلاف وقع بسبب الإختلاف في العقيدة ، وهذا يكذب ما زعمه الدكتور محمد مرسي ويبين بوضوح أن الدكتور محمد مرسي لا علم له بالإسلام عقيدة وشريعة ، وأنه يناور بكلمات كفرية باطلة وبطالة لا تجيزها المصالح السياسية الباطلة شرعا الغير منتجة لأثرها واقعا ، وألفت إنتباه الدكتور محمد مرسي والعاملين بالإفك السياسي إلى أن هذا ليس هو الخلاف الوحيد المترتب على الإختلاف في العقيدة ،

وأنصحهم بقراءة مقال الشيخ جلال أبو الفتوح (براءة الشريعة المطهرة من مبدأ المواطنة) ، فقد سرد فيه جملة من الخلافات المترتبة على الخلاف في العقيدة ، وأبطل جزاه الله خيرا قول أصحاب الإفك السياسي : (لهم مالنا وعليهم ما علينا) ،

وهذا كاف في بيان الفساد العقدي والمسلكي عند الدكتور محمد مرسي وجماعته مما يؤكد عدم صلاحيته لتولي هذا المنصب شرعا ، كما أنه لا يصلح للمنصب سياسة وواقعا ، إذ أنه يعمد إلى تفويت الفرص وتضييع الحقوق على المسلمين ، فليس هو الجدير بالنظر لهم ولا هو الأمين عليهم .
ولقد أجاز الدكتور محمد مرسي في فيديو شهير :

محمد مرسي وموقف حزب الحرية والعدالة الإسلامي من رئاسة القبطي والمرأة ولن يقيم الحدود :
http://www.youtube.com/watch?v=duKbChQ-QV0

أرأيتم ما يقوله الدكتور محمد مرسي في هذا الفيديو ؟ إنه يقول :
1- بجواز ولاية المرأة والنصارى ، وأن الإختيار في منصب رئيس الجمهورية إنما المرجعية فيه إلى الشعب ، فإذا اختار الشعب نصرانيا صار رئيسا ، وبقوة الدستور ومرجعية الشعب.
2- أعلن مؤكدا وقاطعا أن الحدود ليست من الشريعة وإنما هي من الفقه ، وكأن الفقه من المخلفات التي لا ينظر إليها ، ورغم أن هذه مغالطة فاحشة في الوصف والتعبير فكيف لا تكون الحدود من الشريعة وهي آيات من القرآن وأحكام قطعية في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم عمل بها المسلمون طوال تاريخهم

قبل أن يبتلوا بالإستعمار والإستحمار الفكري على أيدي المستعمرين ، فإن هذا الذي يقوله الدكتور محمد مرسي لم يرد في سنة ولا في كتاب ولم يقله أحد من علماء المسلمين بل أقوال العلماء على عكسه .

قال ابن حزم رحمه الله في شروط الإمام : (وأن يكون مسلما ؛ لأن الله تعالى يقول " ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا " (النساء : 141) . والخلافة أعظم السبل ، ولأمره تعالى بإصغار أهل الكتاب ، وأخذهم بأداء الجزية ، وقتل من لم يؤمن من أهل الكتاب حتى يسلموا .) الفصل 3\96,
ويقول إبن حزم رحمه الله في الشروط الواجب توفرها في الخليفة : (وأن يكون رجلا ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة) الفصل 3\96,

ولولا التطويل لسردنا جميع أقوال العلماء في مسألة تولي النصارى والمرأة للولايات في الإسلام ، وإن شاء الله نخصها بمقال مفرد . ويبقى أن نقول أن ولاية الدكتور محمد مرسي غير جائزة ولا تنعقد له ولاية ، وولايته باطلة لزيغ الإعتقاد وفساده والمداهنة والمناورة بالكلمات الكفرية وهدم مبدأ الولاء والبراء والضعف في الأخذ والإلزام بفرائض الدين ، هذا مع الجهل بأحكام الإسلام الظاهرة والخفية ، وهل هناك أظهر من الفرق بين العقيدة الإسلامية والنصرانية ،

وما قلته عن الدكتور محمد مرسي هو نقطة من بحر ضلالات الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح , فالحق يقال أن الدكتور عبد المنعم أصرح في ضلالاته وأجرأ في رده للشريعة ورد أحكامها دون مواربة ودون تلون ، فالرجل أخذ نفسه منذ زمن بالتنصل من أحكام الإسلام ومداهنة العلمانيين والإنغماس في بحر الظلمات الديموقراطي ، فهو يسوي بين المسلم والكافر وينكر حد الردة ولا يأبه لتطبيق أحكام الشريعة ، وهذا مما أجلب له محبة اليهود والنصارى في الغرب ومحبة اليهود والنصارى في الشرق ، فقاموا في إعانته والدعاية له ، ولو لم يكن لأبي الفتوح إلا أن أعلن برنامجه الإنتخابي من كنيسة لكفاه ، ومن كان هذا شأنه فلا يُقدّم بين المسلمين ولا يولى عليهم ومن قدمه فهو آثم ومعتد ، وأيضا هو جاهل وصاحب هوى ، وسنتحف أصحاب الهوى بفيديوهات الدكتور أبو الفتوح الناضحة بالكفريات والضلالات ، فما بين رد لأحكام الشريعة وإنكار للحدود ومساواة الكافر بالمسلم إلى إباحة المنكرات ... إلى آخر القائمة .

إنه رجل متطور ، ترى ما هو موقفه من فن الباليه والأوبرا والكونسرفاتوار ، ناهيك عن الأفلام والسياحة والخمور؟
ليقل لنا رأيه صريحا في ذلك ، وليعرفنا من قدمه بفضائله الليبرالية لعلها أن تكون الحرية والإخاء والمساواة كشعارات الماسونية والثورة الفرنسية ، فمن قدم أمثال هؤلاء لا يكون من أهل العلم ، بل ولم يشم رائحة العلم ، وقد دافع عنه الشيخ برهامي بغير الحق ، ودون بيان للحقيقة ،

هب أن الدكتور أبو الفتوح أعلن توبته للدكتور ياسر برهامي ، فهل برهامي إله يقبل التوبة من العباد ؟ وما علاقة برهامي بتوبته ،
لماذا لم يظهر الدكتور أبو الفتوح على شاشات التلفزة ليعلن توبته أمام الناس عن أقواله ، كما أنه قالها أمام الناس ، فهل رجع الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عن إنكار حد الردة ؟ فلماذا لا يعلن ذلك ويقول أخطأت وأتوب إلى الله عز وجل ، وهل رجع عن قوله بمساواة المسلم بالكافر ، إلى آخره ،
وقد جاء في المنشورات الدعائية قول الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح قوله الكفري :

أتعهد بـ
1- أن تكون مصر دولة ديموقراطية السيادة فيها للشعب وحده ،
وهذا كلام كفر لأنه تأليه للشعب من دون الله ،
ثم قال في البند الثالث:(المساواة الكاملة بين جميع المواطنين في كل حقوق المواطنة بلا أي تمييز) ،
وهذا رد لصريح القرآن الذي يقول (أفنجعل المسلمين كالمجرمين فمالكم كيف تحكمون) ورد صريح لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وإجماع الأمة ، فأين التوبة التي يتكلم عنها الشيخ برهامي ؟ نحن هنا في شعب مصر المسلم ولسنا في بلاد الواق واق !

وأقول للشباب المسلم : لا تسمعوا لمن يفتنكم عن دينكم ويلبس عليكم أمور دينكم ويلبس الباطل ثوب الحق إبتغاءا لشهوة أو اتقاء لمخافة ، فدعوكم من هؤلاء جملة والزموا الكتاب والسنة وغرز العلماء العاملين الربانيين وهم كثر في التاريخ الإسلامي .

قال إبن حزم رحمه الله في شروط من يتولى الخلافة :
(وأن يكون منفذا لأمره ، عالما بما يلزمه من فرائض الدين ، متقيا لله تعالى بالجملة ، غير معلن بالفساد في الأرض لقول الله تعالى " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" المائدة :2 .
لأن من قدم من لا يتقي الله عز وجل، ولا في شئ من الأشياء ، أو معلنا بالفساد في الأرض غير مأمون ، أو من لا ينفذ أمرا ، أو من لا يدري شيئا من دينه ، فقد أعان على الإثم والعدوان ، ولم يعن على البر والتقوى ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) ، وقال عليه السلام : (يا أبا ذر إنك ضعيف فلا تؤمرن على إثنين ، ولا تولين مال يتيم) ، وقال تعالى : (فإن كان الذي عليه الحق سفيها أوضعيفا) "البقرة 282" ، فصح أن السفيه والضعيف ومن لا يقدر على شئ فلا بد له من ولي ، ومن لا بد له من ولي فلا يجوز أن يكون واليا للمسلمين . فصح أن ولاية من لم يستكمل هذه الشروط الثمانية باطل لا يجوز ، ولا ينعقد أصلا) الفصل 3\96,97

وبناءا عليه : فلا تجوز ولاية الدكتور محمد مرسي ولا ولاية الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح ، وولايتهما باطلة لما قدمنا من أقوالهم وأفعالهم المخالفة للإسلام الرادة للأحكام والشرائع المنكرة للحدود المساوية بين عقيدة الإسلام وعقيدة النصرانية ، المساوية بين المسلم والكافر ، فلا يجوز لمسلم يؤمن بالله أن يذهب إلى هذه الإنتخابات أصلا ، فضلا عن أن ينتخب علمانيا كعمرو موسى أو أحمد شفيق أو من يطلقون على أنفسهم مسلم ليبرالي أو ديموقراطي كالدكتور محمد مرسي أو الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح أو الدكتور محمد سليم العوا ،
فالكل من الدستور مرتشف والكل بالقانون ملتحف ، والكل بالشريعة مناور أو مقامر .
اللهم هل بلغت ، اللهم فاشهد .. اللهم هل بلغت ، اللهم فاشهد .. اللهم هل بلغت ، اللهم فاشهد .

وإلى من قدم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح من دعاة السلفية أهدي هذه المجموعة من الفيديوهات الصاعقة الماحقة للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح , فهي باقة متنوعة من الكفريات والضلالات , نهديها إليكم حجة عليكم أمام الله ثم أمام جميع المسلمين .

(ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم)

رضي اليهود والنصارى في الغرب عن الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح ، وهذا هو الدليل :

لوس أنجلوس تايمز: أبو الفتوح الإسلامي المعتدل الذي يحافظ على تنوع الشعب ويدعم وحدته

http://almogaz.com/politics/news/2012/05/7/266227

Mon, 05/07/2012 - 12:53

كتب:
أحمد شهاب الدين
الصحيفة الأمريكية: دعم السلفيين والليبراليين لأبو الفتوح يشكل تهديداً للإخوان
نشرت صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" تقريرا عن المرشح الرئاسي عبدالمنعم أبو الفتوح ووصفته بالبراجماتي النشط الذي يتربع على قمة المنافسين الإسلاميين في مصر، ونقل مراسل الصحيفة جانبا من كلماته التي ألقاها في مؤتمر جماهيري في الاسكندرية "عندما سال الدم المصري بغزارة وبلا ثمن كان إيذانا بأن الزمن الذي ذلت فيه كرامة مصر قد انتهى، الزمن الذي يسرق فيه ثروات مصر مجموعة معينة من الناس قد ولى ". وتشير الصحيفة إلى أن خطاب أبو الفتوح يحمل مزيجا من الواقعية والإسلام التقدمي بشكل جعله يحظى بدعم السلفيين المحافظين والليبراليين، حتى بات يشكل تهديدا لجماعة الإخوان المسلمين.
ونقلت الصحيفة عن أحد الحاضرين لمؤتمر أبو الفتوح في الاسكندرية، شعبان مصطفى سلفي ملتحي ومن طلبة الدراسات العليا يقول عنه " تربطه علاقات جيدة مع جميع السياسيين والجماعات الدينية، الليبراليين واليساريين والإسلاميين والأقباط المسيحيين" ويضيف "نحن بحاجة أن نعمل معا كبلد، إنه ليس وقت الشكوك والانقسامات".
وتشير الصحيفة إلى أن أبو الفتوح كسب أصواتا من أتباع المرشحين الذين خرجوا من السباق بإرادتهم أو تم إقصائهم، مثل البرادعي الحائز على جائزة نوبل والداعية السلفي أبو إسماعيل.
وعن موقفه من جماعة الإخوان أشارت الصحيفة إلى أنه انتقد عدم تعديل الأفكار الإخوانية لتتلاءم مع الديمقراطية الوليدة وسردت الصحيفة تصريحات سابقة لأبو الفتوح "الإخوان لا ينبغي أن يكون لها جناح سياسي" في مقابلة له مع التايمز "التداخل بين الوعظ والسياسة يؤدي إلى البلبلة"
وترى الصحيفة دعم حزب النور وغيره من السلفيين مناورة تكتيكية من جانبهم، فالمحافظين المتشددين أقرب فكريا إلى جماعة الإخوان المسلمين من أبو الفتوح، ولكن طموحات الإخوان السياسية المشبوهة وطبيعتهم الانعزالية أبعدت السلفيين عنهم، وخلص السلفيون في النهاية إلى أن أبو الفتوح على الرغم من رؤيته التعددية إلى الإسلام، يتمتع بجاذبية شعبية أوسع يجعله حليفا أقوى من مرسي مرشح الإخوان.
تقول الصحيفة أن السلفيين يشكلون مايقرب من 25% من البرلمان، ولكنهم لم يعانوا من أي شقاق في نضالهم من أجل النفوذ السياسي، وتضيف الصحيفة أنهم يطالبون الحكومة بتطبيق جذري للشريعة الإسلامية، بعناصرها "الأكثر تطرفا" وتشمل قطع يد السارق، ولكنهم سلطوا الضوء أيضا على المشاكل الاقتصادية المتجذرة والتي تطال الملايين من أتباع السلفيين.
تشير الصحيفة إلى أن أبو الفتوح يريد دستورا تحت مظلة الشريعة الإسلامية
وتضيف الصحيفة أن أبو الفتوح يعارض الأصولية التي تطيح بالحريات المدنية وتقيد البلاد في السياسة الخارجية والمسائل الاقتصادية.
وفي قضية الأقباط صرح أبو الفتوح أنه يؤلمه كثيرا سماع خبر هجرة المسيحيين من مصر، وقال "لاينبغي أبدا

أن يهدر حق أي مصري، ولا ينبغي للمصري أن يهجر بلده لدولة أخرى".
وفيما يتعلق بالاقتصاد يعترف أبو الفتوح أنه ليس ضليعا في علم الاقتصاد، ولكنه يصر على العدالة الاجتماعية، وكذلك على أن الثورة لم تنته حتى لايكون الرئيس فرعون على الشعب، ولكنه موظف عام.
يقول إسلام فتحي حسن مهندس كيميائي "إنه المرشح الذي يعيش المثل العليا للثورة" وأضاف "إنه المرشح الوحيد الذي خرج بصراحة يقول "أنا لاأعرف كل شيء عن كل شيء".
وبالنسبة لمايتعلق بالمؤسسة العسكرية يقول أبو الفتوح "إننا لن نسمح لأي مؤسسة بما في ذلك المؤسسة العسكرية، أن تكون فوق السؤال أو فوق الدستور"، ويضيف أبو الفتوح في اجتماع حاشد في الاسكندرية "نحترم جيشنا ونعتز به ونطمح أن يكون أقوى جيش في المنطقة، ونريده أن يكون مسؤولا أمام الحكومة وليس فوق السلطة السياسية".
ويعتبر أبو الفتوح منفتحا على حل وسط، فهو ليس متورطا في معركة مع الجيش، الذي وعد بتسليم السلطة للرئيس الجديد 1 يوليو، ولكنه علق حملته الانتخابية مؤقتا الأربعاء احتجاجا على فشل الجيش في وقف الاشتباكات التي قتل فيها ما لايقل عن 11 شخص خلال الفترة.
وتشير الصحيفة إلى أن أبو الفتوح حكم عليه نظام مبارك بالسجن لمدة خمس سنوات في السجن عام 1996 ،وكان حينها عضو في اللجنة القيادية لجماعة الإخوان المسلمين لعشرين عاما، وتشير الصحيفة إلى أن الإخوان غضبت عليه لاقتراحاته بفصل الدين عن السياسة، على النقيض من دعم شباب الجماعة الذين غادروها.
وتقول الصحيفة أن نظريات المؤامرة تلقى رواجا هذه الأيام، فبعض المصريين يشعرون بالقلق في حالة نجاح أبو الفتوح أن يحيي علاقته مع الإخوان .
وتقول الصحيفة أن مايقرب من 40% من المصريين غير مترددين وعازمين على اختيار أبو الفتوح للمحافظة على التنوع والتعددية في مصر.
ونقلت عن شابة تدعى سارة مصطفى قولها "أنا أميل إلى التصويت له" وتضيف "لقد وعد بالحفاظ على حرية الليبراليين... أعتقد أن لديه حلم لجميع المصريين، إنه يدرك تنوعنا".

ترى ، لم رضي اليهود والنصارى عن الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح ؟

إليكم الإجابة في هذه الفيديوهات :

1- أبو الفتوح : لسنا ضد حرية الإلحاد ونحتكم للشعب في قبول أو رفض الشريعة !

قال ذلك في كتابه "مجددون لامبادرون"

http://www.mediafire.com/?0ryfa77yobyr7lz

(جاء هذا الكتاب نتيجة للصدام الفكري داخل الإخوان بين القطبيين وأبي الفتوح،
وقد تصاعد الخلاف فيما بينهم بعد مطالبة أبي الفتوح الإخوان بمراجعة أفكار سيد قطب نفسها ونتج عن ذلك إقصائه من الجماعة ذاتها.)

2- أبو الفتوح وحرية الردة وأن الدولة عليها أن تحمي المرتدين

http://www.youtube.com/watch?v=0GXWTVCLlrE&feature=related

3-عبد المنعم ابو الفتوح لا للرقابة الدينية على الفن

http://www.youtube.com/watch?v=0mlhgJVnJzs

4- أبو الفتوح وحرية تولي النصراني أو المرأة للرئاسة

http://islamists2day-a.blogspot.com/...post_9308.html

أبو الفتوح يطالب الفلسطنيين بالاعتراف باسرائيل

http://www.youtube.com/watch?v=GN-t4MFwDao

ابو الفتوح يدمر العقيدة الاسلامية ويقول ان المسلمين والنصارى يعبدون الاها واحدا ويدعو لمشاركتهم في عيدهم المجيد !!

http://www.youtube.com/watch?v=6E6xTAhbvdw

ضلالات عبدالمنعم أبوالفتوح

http://www.youtube.com/watch?v=atWfRxwhC6A

أبو الفتوح : سأستعين بكل وطني شريف أمثال المشير طنطاوي
http://www.youtube.com/watch?v=tCdk6bQ2n7g&feature=youtu.be

د. أبو الفتوح .. أنا محافظ ليبرالي أميل إلى اليسار
http://www.youtube.com/watch?v=5M0ngafurHA

عبد المنعم ابو الفتوح / من حق المسلم التحول للمسيحية
http://www.youtube.com/watch?v=pj0VdgWEJv4

ابو الفتوح يدمر العقيدة الاسلامية ويقول ان المسلمين والنصارى يعبدون الاهاً واحداً
http://www.youtube.com/watch?v=C5D3JEzuS-E&feature=share

عبد المنعم ابو الفتوح يقول ان اى مسلم حر في ترك الاسلام وليس هناك شيء اسمه حد الردة !!!
http://www.youtube.com/watch?v=MgetX8NWGSM

ابو الفتوح يصف السلفيين وبعض الدعاة فيهم بالحماقة والغباء واستغلال المواقف !!
http://www.youtube.com/watch?v=pFCw82G7mW8&feature=related

لدينا تيار إسلامي متطرف، وهو التيار السلفي،
http://www.youtube.com/watch?v=lsJ97KulnN4&feature=related

أبو الفتوح يصف مظاهرات المنقبات بالإرهاب ويدافع عن علي جمعة .
http://www.youtube.com/watch?v=0_9_cxaMaXY&feature=related

عبد المنعم ابو الفتوح يسمع ام كلثوم ويقول محاربة الفن تخلف ويصف المعترض بالمتطرف
http://www.youtube.com/watch?v=04h_NGUgb40

أبو الفتوح يسعى إلى تفكيك الجمعيات والمنظمات الإسلامية في مصر،ولا يمانع من تدريس رواية أولاد حارتنا لنجيب محفوظ التي يصور فيه الله بأنه يموت في نهاية الرواية .
https://www.facebook.com/photo.php?fbid=300086670073395&set=a.100573576691373.925.100570796691651&type=1& ref=nf

أبو الفتوح :مصر ليست كافرة لتطبيق الشريعة الإسلامية وبعد أن قضى 40 عاما من عمره داخل جماعة الإخوان يقول الآن أن وضعها غير قانوني .
http://www.klmty.net/2012/05/blog-post_6579.htm
أبو الفتوح والمشاكل التي واجهته بسبب نجيب محفوظ

في الدقيقة : 1:12
http://www.youtube.com/watch?v=vIV5zcZ7w08&feature=relmfu

هذا غيض من فيض ، أتحفنا به أولياء الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح من الدعوة السلفية ، وقد عرضنا ذلك بيانا للحقيقة وإقامة للحجة وقطعا للمحجة ، وتأكيدا على أنه لا يجوز المشاركة في العملية الإنتخابية برمتها ، كما أنه لا يجوز إنتخاب كلا الرجلين : الدكتور محمد مرسي والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح .

والله أسأل أن يوفقنا ويوفق جميع المسلمين لما يحب ويرضى وأن يطهر قلوبنا من الهوى ودواعي الضلال ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

كتبه
أحمد عشوش .